E

# الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.1/2019/6
17 December 2018
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)**

اللجنة الإحصائية
الدورة الثالثة عشرة
بيروت، 29-30 كانون الثاني/يناير 2019

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

## برنامج الإحصاءات والبيانات: التقدم المحرز والخطوات المستقبلية

**موجز**

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن برنامج الإحصاءات والبيانات، المموّل في إطار الشريحة العاشرة من حساب الأمم المتحدة للتنمية. وهي تركز بشكل أساسي على التوصيات التي قُدمت في ضوء التقييم المرحلي للبرنامج، بما فيها تمديده لمدة سنة حتى كانون الأول/ديسمبر 2021؛ ورصد مخصصات إضافية للبرنامج قدرها 1.4 مليون دولار أمريكي؛ وردود الإدارة على التوصيات المقدَّمة في ضوء التقييم النوعي؛ والأنشطة المتبقية التي ستضطلع بها الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) قبل انتهاء البرنامج. وترِد الأنشطة المضطلَع بها منذ الدورة الثانية عشرة للجنة الإحصائية في الوثيقة E/ESCWA/C.1/2019/3(Part II)، بشأن الأنشطة المنفَّذة في مجال الإحصاء في إطار برنامج عمل الإسكوا وتُعرَض على الدورة الحالية في البند 4 (ب) من جدول الأعمال المؤقت.

واللجنة الإحصائية مدعوّة إلى الإحاطة علماً بهذه الوثيقة، وإلى تقديم توصيات بشأن عمل الإسكوا في إطار برنامج الإحصاءات والبيانات للسنوات الثلاث المقبلة.

**المحتويات**


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| مقدمـة..... | 3-1 | 3 |
| الفصل | | |
| **أولاً- نتائج التقييم المرحلي للبرنامج** ..... | 6-4 | 4 |
| **ثانياً- ردّ الإدارة على التقييم المرحلي**..... | 14-7 | 5 |
| **ثالثاً- الأنشطة المقرّر تنفيذها من جانب الإسكوا** ..... | 15 | 7 |
| **رابعاً- الإجراءات المطلوب اتّخاذها من جانب اللجنة الإحصائية** ..... | 16 | 9 |

## مقدمـة

1- إنّ حساب الأمم المتحدة للتنمية، الذي أنشئ في عام 1997 عملاً بقرار الجمعية العامة 12/52 باء، برنامجٌ لتنمية القدرات تابع للأمانة العامة للأمم المتحدة. وهو يهدف إلى بناء قدرات البلدان النامية في المجالات ذات الأولوية المحدَّدة في خطة الأمم المتحدة للتنمية. ويُموَّل حساب التنمية من الميزانية العادية للأمانة العامة وتنفِّذه عشرة كيانات تابعة لها، هي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

2- وفي عام 2014، قرّرت الجهات المسؤولة عن الإحصاء في تلك الكيانات العشرة إنشاء برنامج شامل يرمي إلى بناء القدرات الإحصائية، وذلك دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد وافقت اللجنة التوجيهية لمشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية على برنامج الإحصاءات والبيانات، والذي قُرِّر تمويله في إطار الشريحة العاشرة خلال فترة التنفيذ 2017-2019. وتبلغ الميزانية الإجمالية لهذا البرنامج عشرة ملايين دولار، وتتوزّع على الركائز والعناصر التالية:

الركيزة 1- وسائل التنفيذ (القضايا الإدارية المتعلقة بالإحصاءات الرسمية، وبنية المعلومات الإحصائية)؛

الركيزة 2- إحصاءات البيئة؛

الركيزة 3- الإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية؛

العنصر 3-1- الإحصاءات السكانية والديمغرافية؛
العنصر 3-2- إحصاءات المساواة بين الجنسين؛
العنصر 3-3- إحصاءات الفقر؛
العنصر 3-4- الإحصاءات حول تحقيق مجتمعات يعمّها السلام وتتّسم بالشمول؛

الركيزة 4- الإحصاءات الاقتصادية.

3- ويدير هذا البرنامج فريق فني استشاري يضم ممثّلين عن كلّ كيان من الكيانات العشرة. وفي إطار كل ركيزة/عنصر، تُعيَّن جهة أو جهات مسؤولة عن التواصل مع الكيانات المنفِّذة المعنيّة بعنصر محدّد. ويكفل هذا الهيكل الإداري تآزراً وثيقاً بين أنشطة تنمية القدرات الإحصائية في جميع هيئات الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتجانسَ هذه الأنشطة، مع أخذ احتياجات محدَّدة خاصة بالمناطق في الاعتبار (من خلال اللجان الإقليمية)؛ ومع مراعاة خصوصيات المواضيع، مثل موضوع البيئة (عن طريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، والمستوطنات البشرية (عن طريق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)، والجريمة (عن طريق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)، والتجارة الخارجية (عن طريق الأونكتاد).

## أولاً- نتائج التقييم المرحلي للبرنامج

4- أُجري تقييمٌ مرحليٌّ للبرنامج في الفترة من تموز/يوليو إلى تشرين الأول/أكتوبر 2018، وقُدّم التقرير النهائي للتقييم في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وتولّى السيد Hallgrimur Snorrason، كبير الإحصائيين السابق من آيسلندا، قيادة هذه العملية. وشملت عملية التقييم الخطوات التالية: استعراض الوثائق؛ وإجراء مقابلات مع مديري البرنامج، ورؤساء الأفرقة العاملة فيه/الرؤساء المشاركين، وجهات التنسيق التابعة له؛ وإعداد دراسة استقصائية عن المستفيدين.

5- وأشارت نتائج التقييم إلى إحراز تقدّم كبير في أنشطة البرنامج. فالأنشطة تنفّذ بسلاسة، على الرغم من التأخير في بدء تنفيذ البرنامج. وهناك مؤشرات قوية تدلّ على أن جميع الأنشطة المقرَّرة ستُنجَز كما كان مقرراً منذ البداية. ويشير تقرير التقييم أيضاً إلى أنّ البرنامج شهد تعاوناً متزايداً بسُبُلٍ ابتكارية بين الكيانات العشرة التابعة للأمانة العامة ومنظمات أخرى[1]، ما أسفر عن إثراء مضمون البرنامج وزيادة موارده[2]. وهذه الموارد الإضافية العينية والنقدية التي حدّد تقرير التقييم النهائي للبرنامج قيمتَها، تفسِّر عدم التناسب بين عدد النواتج المنجزة والميزانية المصروفة.

6- ويرد في ما يلي ما أسفر عنه التقييم المرحلي من توصيات:

(أ) **دور رؤساء الأفرقة/الرؤساء المشاركين المسؤولين عن الركائز:** تحديد دور رؤساء الأفرقة/الرؤساء المشاركين المسؤولين عن الركائز بوضوح، بما في ذلك مسؤولياتهم وصلاحياتهم. وينبغي إسناد هذا الدور إلى خبراء يُتاح لهم وقت ومجال كافيان للاضطلاع بدورهم القيادي – في الوقت الراهن، يتولّى موظفون تابعون للكيانات أداء هذه المهام إضافة إلى مهامهم العادية؛

(ب) **الفريق الفني الاستشاري:** ينبغي للفريق الفني الاستشاري أن يضطلع بدور حاسم في الإدارة والتنسيق والقيادة خلال الفترة المتبّقية من البرنامج. وينبغي توضيح دوره لجميع الجهات المعنية بالبرنامج؛ كما يتعيّن تغيير تسميته. ففي البداية، اقتُرح إطلاق تسمية "اللجنة التوجيهية" على الفريق الفني الاستشاري. غير أنه، تفادياً للالتباس مع اللجنة التوجيهية لحساب الأمم المتحدة الإنمائي، تقرَّر اعتماد تسمية "الفريق الفني الاستشاري". إلا أنّ هذا الاسم لا يعكس الدور القيادي والإداري الذي يضطلع به الفريق؛

(ج) **الإدارة المالية:** إنّ المرونة الكبيرة التي يتّسم بها نقل الأموال بين البنود المختلفة للميزانية بالغة الأهمية في تحقيق فعالية البرنامج وكفاءته. ويجب توضيح القواعد المتعلقة بدرجة المرونة في البرنامج، بحيث

(1) على الرغم من أن الكيانات العشرة هي المنفّذة الرئيسية للبرنامج، فقد دُعيت منظمات إقليمية وعالمية أخرى تُعنى بالإحصاء إلى المشاركة في أنشطة معينة.

(2) توفّرت في إطار البرنامج موارد إضافية يمكن استخدامها للمضي قدماً في تطوير الإحصاء لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. غير أنّ القواعد المالية المنظِّمة لحساب التنمية تشوبها ثغرات أدت إلى عدم وجود موارد بشرية ضمن هذه الموارد الإضافية. وقد وضع ذلك ضغوطاً على بعض الوكالات المنفِّذة، لا سيما الشُعب المعنية بالإحصاء التابعة للّجان الإقليمية والتي تعاني من نقصٍ في الموظفين، وهذا ما بيَّنه التقييم المواضيعي للّجان الإقليمية الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2017 (E/AC.51/2017/8).

يكون كل رؤساء العناصر/الرؤساء المشاركين على علمٍ تام بها، ولا سيما موظفو الشؤون المالية في الكيانات المنفِّذة. ويوصى كذلك بإنشاء لجنة مالية تتولى توضيح القواعد والقيود ودرجات المرونة المقبول بها؛

(د) **سفر الموظفين:** ينبغي الحرص على عدم التقصير في تمويل سفر الموظفين، وعدم فرض قيود صارمة على الميزانية المُرصدة لهم، نظراً إلى أنّ هذا البرنامج واسع النطاق وطويل الأمد وتُشارك فيه مجموعة متنوعة من الكيانات المتضافرة الجهود والمتعاونة بشكل وثيق مع جهات خارجية؛

(هـ) **دور المنسّق العالمي:** اضطلعت شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة بدور المنسق العالمي للبرنامج. ويتولى مدير هذه الشعبة حالياً رئاسة الفريق الفني الاستشاري. ووفقاً للتقييم، ينبغي توضيح دور المنسق العالمي لجميع الجهات الفاعلة المعنية بالبرنامج، ويتعيَّن أن يرفع هذا المنسِّق تقاريره مباشرةً إلى رئيس الفريق؛

(و) **صحائف الوقائع:** صحائف الوقائع هي تقارير موجزة عن حالة كل نشاط من أنشطة البرنامج خلال جميع مراحله. وأوصى خبير التقييم بمواصلة تحسين نوعية صحائف الوقائع، لضمان إعداد تقارير عن الأنشطة المتبقية للبرنامج تتحلّى بجودة أكبر في المستقبل. وقد نفّذ الفريق الفني الاستشاري هذه التوصية بالفعل؛

(ز) **استكمال البرنامج:** يجب إتمام أنشطة البرنامج بحلول كانون الأول/ديسمبر 2019، وعقد ورش عمل إقليمية ختامية في مطلع عام 2020. ومنذ التقييم، تم تمديد مدّة البرنامج لسنة واحدة، بحيث أصبح كانون الأول/ديسمبر 2020 التاريخَ الموصى به لاستكمال البرنامج ومطلعَ 2021 التاريخ المقترَح لعقد تلك الورش. وأوصى خبير التقييم باتّباع المعايير التالية عند توزيع الوفورات التي يُحتمَل أن يحققها البرنامج:

- تخصيص الوفورات على أساس خطط محدَّدة لأنشطة بدأ تنفيذها بالفعل في إطار البرنامج، وعدم توزيعها بصورة متناسبة على العناصر والكيانات المختلفة؛
- عرض الخطط المتعلقة بالأنشطة المحددة بوضوح في صحائف الوقائع، مرفقةً بتقديرات التكاليف؛
- تخصيص الوفورات لتمويل أنشطةٍ تشكل استمراراً أو متابعةً للأنشطة المقرّرة والمنفَّذة في إطار البرنامج؛
- الحرص على أن تتّسم خطط الأنشطة بالواقعية، أي أن يكون الاضطلاع بها خلال الفترة المتبقية من ولاية البرنامج أمراً ممكناً؛

(ح) تمديد ولاية البرنامج: أوصى خبير التقييم بتمديد ولاية البرنامج، وبتخصيص أموال إضافية واستخدامها في أنشطة بناء القدرات على الصعيد الوطني، وبتوسيع نطاق الجهات المستفيدة بحيث لا تقتصر على البلدان الرائدة التي تم تحديدها أصلاً بل تشمل بلداناً إضافية.

## ثانياً- ردّ الإدارة على التقييم المرحلي

7- في جلسته المعقودة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، نظر الفريق الفني الاستشاري في التوصيات الصادرة عن خبير التقييم الخارجي. ورحّب الفريق بهذه التوصيات؛ وأوصى اللجنة التوجيهية لحساب الأمم

المتحدة للتنمية بتمديد ولاية البرنامج لمدة سنة واحدة، وباستخدام أي موارد متبقّية من مشاريع أخرى لتنمية القدرات، في حدود 1.4 مليون دولار، لتنفيذ أنشطة إضافية.

8- وبناءً على هذه التوصية، وافقت اللجنة التوجيهية في جلستها المعقودة في 14 كانون الأول/ديسمبر 2018 على تمديد ولاية البرنامج لمدة سنة واحدة، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020؛ وعلى تخصيص أموال إضافية، في حدود 1.4 مليون دولار، لتنفيذ أنشطة أخرى.

9- والتمديد للبرنامج سيتيح تلبية الطلبات المتعلقة بتنفيذ أنشطة محددة على الصعيد القُطري. كما سيتيح تقييم العمل المنجَز، وتحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة خلال تنفيذ البرنامج وتشارُكها، وذلك عن طريق إعداد دورات ومبادئ توجيهية إضافية للتعلم الإلكتروني، وتنظيم ورش عمل دون إقليمية وإقليمية، على سبيل المثال. وينبغي تنفيذ أنشطة إضافية في الفترة من نيسان/أبريل 2019 ولغاية نهاية أيلول/سبتمبر 2020، لإتاحة الوقت الكافي لتنظيم ورش عمل إقليمية ختامية.

10- واقترح الفريق الفني الاستشاري تمويل أنشطة إضافية بواسطة الوفورات؛ وتقديم الأموال المتبقّية إلى الفريق على أساس تقديرات الميزانية وصحائف وقائع مفصَّلة، إلى جانب تقرير نهاية السنة في شباط/فبراير 2019. ويجب إدراج الأنشطة المُموَّلة من الوفورات في وثيقة البرنامج الأصلية، بوصفها امتداداً لأنشطةٍ مقرَّرة بالفعل. وينبغي عرضها في ملحق لوثيقة البرنامج، مرفقةً بوثيقةٍ تشرح إطارها المنطقي (logframe).

11- وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وافق الفريق الفني الاستشاري على إدراج قسم محدَّث في وثيقة البرنامج يتعلق بالركيزة الاقتصادية وإطارها المنطقي، وعرضه على اللجنة التوجيهية لحساب الأمم المتحدة الإنمائي.

12- وسيتولّى أعضاء الفريق تنفيذ وتعزيز الرصد والإبلاغ والتقييم وتوثيق قصص النجاح التي شهدها البرنامج، وذلك لإبراز أثره.

13- وشدّد أعضاء الفريق على أنّ درجة تعقيد البرنامج تتطلّب إعادة النظر جدياً بآليات وأدوات الإدارة والتنسيق والرصد، خلافاً لما هو عليه الحال في المشاريع التي تنفّذها كيانات محدّدة باستخدام آليات وأدوات تقليدية. ولتخطّي هذا التعقيد وتعزيز الاتساق بين الكيانات المنفذة، تَقرر وضع مصفوفة للإدارة والتنسيق والرصد، ليتسنى التعاون والتآزر بين الكيانات المنفِّذة العشرة، وتجاوز الحدود التقليدية التي تخضع لها.

14- وقد ثَبُتَت كفاءة الهيكل الإداري للبرنامج. وإذا ما اتّسمت إدارة البرنامج بصرامة وبيروقراطية مفرطتَين، فسيحول ذلك دون تحلّي الجهات الفاعلة بالمرونة اللازمة لتمكينها من التكيُّف مع الظروف المتغيّرة، ودون قيامها بالمهام المنوطة بها. ويرى الفريق الفني الاستشاري أنّه من أجل تنفيذ البرنامج بسلاسة، من المهم، من وجهة نظر برنامجية ومالية، التوصل إلى فَهم مشترك بين جميع أصحاب المصلحة بشأن درجة المرونة اللازمة لتنفيذ الأنشطة في الكيانات المنفِّذة العشرة. وينبغي إطلاع موظفي شؤون الميزانية والمالية في هذه الكيانات على الطرائق البرنامجية والمالية المحدَّدة للبرنامج.

## ثالثاً- الأنشطة المقرّر تنفيذها من جانب الإسكوا

15- ترد في ما يلي الأنشطة التي ستضطلع بها الأمانة التنفيذية للإسكوا قبل إغلاق البرنامج. وترتكز قائمة الأنشطة على خطة عمل البرنامج المؤرخة 15 كانون الأول/ديسمبر 2018. ويمكن البحث في تنفيذ أنشطة إضافية، رهناً بموافقة الفريق الفني الاستشاري، نظراً إلى أنّ اللجنة التوجيهية قد وافقت على تمديد مدة البرنامج وعلى التمويل الإضافي. وفي إطار أنشطة البرنامج، قد وُزّعت الترجمة العربية للقانون الإحصائي العام على الدول الأعضاء في الإسكوا في 14 كانون الأول/ديسمبر 2018؛ كما استُكملت ترجمة البيانات الوصفية لأهداف التنمية المستدامة (مؤشرات المستوى الأول والمستوى الثاني)، والعمل جارٍ على مراجعتها، وسوف تُنشأ بوابة إلكترونية لعرضها عليها.

| الركيزة/العنصر | النشاط | |
|---|---|---|
| الركيزة 1: وسائل التنفيذ | ألف-1-3 | ورش عمل إقليمية حول تصنيف البيانات؛ |
| | ألف-1-4 | بعثات لتقصي الحقائق والدعوة وبعثات استشارية إلى بلدان مستهدفة – بعثتان إلى الأردن والمغرب؛ |
| | ألف-1-5 | ورش عمل وحلقات دراسية وطنية (لمتابعة توصيات الاجتماع السابق: ترجمة القانون الإحصائي العام والبيانات الوصفية لأهداف التنمية المستدامة)؛ |
| | ألف-2-1 | ورش عمل إقليمية حول استخدام البيانات الإدارية والبيانات الضخمة والمعلومات الجغرافية المكانية في تجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ |
| | ألف-2-3 | ورش عمل إقليمية حول تشارُك وتبادل البيانات والبيانات الوصفية. |
| الركيزة 2: إحصاءات البيئة | ألف-1-1 | ورشة عمل وطنية حول إحصاءات البيئة وأهداف التنمية المستدامة لفائدة أجهزة الإحصاء الوطنية ومعظم أصحاب المصلحة الوطنيين في بلدَين، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والأفرقة القُطرية للأمم المتحدة؛ |
| | ألف-1-5 | بعثة استشارية إلى الجمهورية العربية السورية حول موضوع إحصاءات البيئة، دعماً لتقييم حالة إحصاءات البيئة، وذلك للمساعدة في تقييم الأضرار التي تلحق بالبيئة من جرّاء النزاع؛ |
| | ألف-2-1 | ورشتا عمل إقليميتان حول إحصاءات البيئة وأهداف التنمية المستدامة، لتقديم الدعم لفريق العمل العربي المعني بمؤشرات البيئة والتنمية المستدامة والمنتدى العربي للتنمية المستدامة؛ |
| | ألف-3-1 | وحدة تدريبية مختلطة (عن طريق الإنترنت، إضافةً إلى ورشة عمل إقليمية) حول رصد البُعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة – ترجمة الوحدة التدريبية المقدَّمة إلكترونياً إلى اللغة العربية. |

| الركيزة/العنصر | النشاط | |
|---|---|---|
| الركيزة 3: الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية<br>العنصر 3-1: الإحصاءات السكانية والديمغرافية | ألف-2-1 | عقد اجتماع فني لاستعراض تجارب البلدان ووضع مبادئ توجيهية عمليّة متعلقة بقياس اكتمال الإحصاءات وتقييم نوعيتها، وإعداد دراسة تجريبية بشأن اكتمال تسجيل الوفيات في الأردن ودولة فلسطين؛ |
| | ألف-2-3 | بعثات استشارية إلى البلدان المستهدفة، من أجل وضع نُظم لقياس مستويات اكتمال التسجيل وتقييم بيانات التسجيل: بعثات إلى الأردن والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق؛ |
| | ألف-3-1 | اجتماعات فنية لتقييم أوجه القصور في إعداد مؤشرات المستوطنات البشرية، بما في ذلك استخدام البيانات المكانية؛ ووضع أدوات ومبادئ توجيهية من أجل تحسين هذه المؤشرات: ورشة عمل متخصصة حول المؤشرات الحضرية المكانية لأهداف التنمية المستدامة؛ |
| | ألف-3-2 | ورش عمل تدريبية إقليمية حول جمع مؤشرات المستوطنات البشرية وتحليلها والإبلاغ عنها، بما في ذلك استخدام البيانات المكانية: بعثات إلى البحرين وتونس والمملكة العربية السعودية. |
| الركيزة 3: الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية<br>العنصر 3-2: إحصاءات المساواة بين الجنسين | ألف-5-4 | تقديم دعم فني لإجراء دراسات استقصائية بشأن العنف ضد المرأة؛ وإعداد استبيان ومجموعة أدوات للمنطقة العربية حول هذا الموضوع؛ وتقديم تدريب فني ومشورة لإعداد مؤشرات المستوى الثاني المتعلقة بالعنف ضد المرأة في مصر والمغرب؛ |
| | ألف-4-3 | دعم أول مجموعة من البلدان التي تنظم ورشها التدريبية الوطنية الأولى مع منتجي ومستخدمي إحصاءات المساواة بين الجنسين، على أساس منهج الإسكوا حول إحصاءات المساواة بين الجنسين (الأردن وتونس والعراق ومصر والمغرب)؛ وتقديم تدريب للمدرّبين لفائدة المجموعة الثانية من البلدان، من أجل إنشاء أفرقة مسؤولة عن تقديم التدريب (بلدان مجلس التعاون الخليجي، ودولة فلسطين، واليمن). |
| الركيزة 3: الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية<br>العنصر 3-3: إحصاءات الفقر وعدم المساواة | ألف-6-1 | إعداد دراسات مكتبية حول توافر المعلومات في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وحول الثغرات في بيانات هذه الاستقصاءات، على النحو التالي:<br>• بعثة استشارية الى الأردن لاستقصاء المعلومات؛<br>• دراسة حول قياس التمييز حسب التصوّرات؛<br>• دراسة حول حدود تصنيف البيانات في استقصاءات الأسر المعيشية المتعلقة بالفئات الفرعية من السكان والمناطق الجغرافية؛ |

| الركيزة/العنصر | النشاط |
|---|---|
| | ألف-6-2 بعثات استشارية إلى البلدان المستهدفة، من أجل تحسين توافر المعلومات وإمكانية مقارنتها في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية: الأردن وتونس والسودان وعمان وفلسطين مصر؛<br>ألف-6-3 ورش عمل إقليمية لمناقشة تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية: ورشة عمل حول قياس الفقر وعدم المساواة في البلدان العربية؛<br>ألف-7-1 إعداد دراسات مكتبية حول توافر المعلومات في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وحول الثغرات في بياناتها: إجراء دراسة عن مدى توافر المعلومات المتعلقة بالأبعاد المختلفة للفقر والحصول على الخدمات الأساسية، وتقديم مقترحات بإدراجها في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. |
| الركيزة 3: الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية<br>العنصر 3-4: الإحصاءات حول تحقيق مجتمعات يعمّها السلام وتتسم بالشمول | لا تشارك الإسكوا في هذا العنصر بفعل النقص في القدرات الداخلية (الموارد البشرية). فهذا العنصر يركز على المخدرات والجريمة، بينما ينصب تركيز الأمانة التنفيذية للإسكوا على النزاع والاحتلال والتعافي من الأزمات. |
| الركيزة 4: الإحصاءات الاقتصادية | • ألف-2-2 بعثات استشارية إلى البلدان المستهدفة لتنفيذ تطبيقات من أجل دعم جمع البيانات اللازمة لقياس الإحصاءات الاقتصادية المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ ونشر هذه البيانات والإبلاغ عنها وتبادلها؛<br>• ورشة عمل دون إقليمية حول جداول العرض والاستخدام؛<br>• بعثة استشارية لمتابعة إعداد جداول العرض والاستخدام في البحرين (بدأت في عام 2017)؛<br>• سدّ الثغرات في القطاع غير النظامي في إعداد جداول العرض والاستخدام: ورشة عمل دون إقليمية حول تغطية القطاع غير النظامي. |

## رابعاً- الإجراءات المطلوب اتّخاذها من جانب اللجنة الإحصائية

16- اللجنة الإحصائية مدعوة إلى اتخاذ الخطوات التالية:

(أ) الإحاطة علماً بالوثيقة، وتقديم تعليقات وتوصيات بشأن المشاركة المستقبلية للإسكوا في البرنامج لغاية كانون الأول/ديسمبر 2020؛

(ب) تقديم توصيات إلى الأمانة التنفيذية بهدف توسيع نطاق الأنشطة، وذلك في ضوء تمديد ولاية البرنامج لسنة واحدة وتوفير التمويل الإضافي اللازم.

---